الباب السادس

أثر الانفصال على السودان

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول — أثر الانفصال على السودان الموحد

السودان ضحية أولى

محمد سيف الدولة

ان بتر الجنوب عن السودان وعن الوطن العربى ، ليس سوى خطوة أولى فى المشروع الأمريكى الصهيونى الجارى على قدم وساق لإعادة تفتيت كل الدول العربية وهو مشروع ثابت فى كل وثائقهم المعلنة والمحجوبة فأول هذه الوثائق هى الرسائل المتبادلة بين بن جوريون وموشى شاريت عام ١٩٥٤، الداعية إلى إقامة دويلة مارونية فى لبنان فى اتجاه السعى لتقسيمه لعدة دويلات طائفية على النمط الصهيونى ثم تم احياء ذات المشروع مرة أخرى أثناء الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥، ولكن القوى الوطنية تصدت له وأفشلته وفى ١٩٨٢ نشرت مجلة كيفونيم دراسة بعنوان استراتيجية اسرائيل فى الثمانينات جاء فيها بوضوح ضرورة إعادة تقسيم العالم العربى والإسلامى إلى دويلات أكثر بكثير من تلك التى صنعتها سايكس بيكو ، التى لم تراع الفوارق والتناقضات الطائفية والمذهبية المتعددة القائمة فى هذا العالم الهش وطرحت الوثيقة تصورات محددة عن أهدافها فى كل قطر فمصر يجب تقسيمها إلى دولتين قبطية وإسلامية أو أكثر،

والعراق إلى ثلاثة دويلات كردية وشيعية وسنية والسودان إلى أربعة دويلات عربية سنية وأفريقية ووثنية ومسيحية ، وهكذا وتأكدت نفس هذه الإستراتيجية فى محاضرة حديثة لوزير الأمن الداخلى الصهيونى آفى ديختر فى سبتمبر ٢٠٠٨، ألقاها فى معهد أبحاث الأمن القومى الإسرائيلى ، حين تحدث عن السودان قائلاً إنه لا يجب السماح للسودان أن يصبح قوة مضافة إلى قوة العالم العربى ولابد من العمل على إضعافه وانتزاع المبادرة منه لبناء دولة قوية موحدة فسودان ضعيف ومجزأ وهش أفضل من سودان قوى وموحد وهو ما يمثل من المنظور الاستراتيجي ضرورة من ضرورات الأمن القومى الاسرائيلى ولقد تبنى كل الزعماء الصهاينة من بن جوريون وليفى أشكول وجولدا مائير واسحاق رابين ومناحم بيجين وشامير وشارون وأولمرت خطاً واحداً استراتيجياً فى التعامل مع السودان هو العمل على تفجير أزمات مزمنة ومستعصية فى الجنوب ثم دارفور وحان الوقت للتدخل فى غرب السودان بنفس الآلية والوسائل لتكرار ما فعلته اسرائيل فى جنوب السودان والدور الأمريكى فى دارفور يسهم بشكل فعال فى تفعيل الدور الاسرائيلى وأمريكا مصرة على التدخل المكثف فى السودان لصالح انفصال الجنوب وانفصال دارفور على غرار ما حدث فى كوسوفو ونجحت إسرائيل بالفعل فى تغيير مجرى الأوضاع فى السودان ، فى اتجاه التأزم والتدهور والانقسام ،وبذلك لم يعد السودان دولة إقليمية

كبرى قادرة على دعم الدول العربية المواجهة لإسرائيل أما تنفيذ عملية فصل الجنوب السودانى عن العالمين العربى والاسلامى ، فقد بدأت خطواتها منذ منتصف تسعينات القرن المنصرف فبدأت بتوقيع عقوبات على السودان وضرب مصنع الشفاء السودانى للأدوية بحجة أنه ينتج أسلحة كيماوية ودعم دول الجوار السودانى مثل أوغندا واريتريا وكينيا ، للتحرش العسكرى المستمر بالسودان وتوظيف ما يسمى بمنظمة الإيجاد ، لتولى الجانب السياسى والقانونى فى إخراج عملية الانفصال من خلال ما سمى بتفاهم مشاكوس عام ٢٠٠٢ الذى كان المقدمة لمعاهدة نيفاشا الانفصالية عام ٢٠٠٥ثم وضع ملف السودان تحت بند الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة ،الذى يعتبر مقدمة لإستخدام القوة لإخضاع النظم المارقة ثم إرسال البعثات الدبلوماسية ونشر القوات الدولية هناك مع منظمات ومراكز حقوق الانسان للضغط والتشهير والعقاب وتوظيف المحكمة الجنائية الدولية لمطاردة رموز النظام السودانى وتوقيفهم كأداة إضافية للابتزاز والضغط والترويض والإخضاع ثم يأتى الدور الصهيونى فى تسليح الجنوب وتدريبه ، والحيلولة دون نجاح النظام السودانى فى إنهاء الحرب الأهلية لصالحه وما يتواتر من معلومات عن الوجود والنشاط الصهيوينى هناك ، وما يعلنه قادة الجنوب باستمرار عن نواياهم فى إقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ثم التهديدات الأمريكية المباشرة ضد أى تعويقات سودانية

لإجراءات الاستفتاء الانفصالي وتحييد الدول العربية وبالذات مصر من التدخل ، وإبعادها تماما عن هذا الملف وتجاهل لمبادرتها المشتركة مع ليبيا ، وتغليب مبادرة الإيجاد المذكورة عليها.

تبخر حلم الوحدة

منذُ توقيع اتفاقيَّة نيفاشا للسلام بين الدولة السودانيَّة والحركة الشعبية لتحرير السودان والجميع يعلم أن الاتفاقيَّة تنصُّ على إعطاء الجنوبيين حق تقرير المصير في استفتاء يجري أوائل عام ٢٠١١م، فالأمر إذًا ليس جديدًا ولا مفاجئًا.

كان نظام الرئيس البشير يراهن على الوقت وعلى جعل الوحدة خيارًا جاذبًا للجنوبيين، أي أنه بمقارنتهم لواقعهم في الدولة السودانيَّة الموحَّدة بواقعهم الجديد في الدولة المستقلة بعد الانفصال فإنهم سيختارون الوحدة، لأن المشكلات التي تنتظرهم بعد الانفصال كبيرة ومعقَّدَة تتصاغر إلى جانبها مشكلاتهم التي يشكون منها في دولة الوحدة ورغم تسليمنا بأن ما تعرَّض له نظام الرئيس البشير من مؤامرات غربيَّة وضغوط كان كبيرًا وقويًّا، إلا أن أزمة الهويَّة التي أضرَّت باستقرار السودان لم تتمّ معالجتها بشكلٍ تفصيلي تشترك فيه كل القوى الثقافيَّة والفكريَّة والسياسيَّة هذه القضايا المهمَّة وسعت الخلافات، ليس بين نظام الرئيس البشير والشركاء الجنوبيين في اتفاقيَّة السلام فقط، بل مع معظم التكوينات السياسيَّة والفكرية في السودان، ربما كان يمكن

خلال السنوات الماضية إجهاض مساعي الانفصال بتوفير مناخ أكثر ديمقراطيَّة على الصعيد السياسي والحريات والتطوير الاقتصادي.

لم تتوقف التهديدات الأمريكيَّة يومًا واحدًا، ففي عام ٢٠٠٣م أرسلت إدارة الرئيس بوش الابن رسالة تهديد للرئيس البشير مفادها أن واشنطن لن تتوانى عن إسقاط أي نظام يعارض مصالحها في المنطقة ورؤيتها لمستقبل الشرق الأوسط حتى لو كان ذلك عبر التدخُّل العسكري المباشر، وكانت الأجواء العامة في المنطقة العربية مخيفة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، ولم تكن الممانعة السودانيَّة لتقوى على رفض الإنذار الأمريكي في وقت أحكمت الولايات المتحدة سيطرتها على العالم العربي، مما دفع البشير إلى الموافقة على قبول التفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان ومحاولة إنهاء الحرب الأهليَّة في نفس العام لتتوج تلك الجهود باتفاق السلام عام ٢٠٠٥م ورغم الاتفاقيَّة إلا أن الحكومة السودانيَّة كانت جادةً وراغبة بشدة في المحافظة على وحدة السودان، لكن توالي التهديدات الأمريكيَّة للرئيس عمر البشير وزيادة وتيرة التصعيد ضدّه كانت مقصودةً ووصلت إلى ذروتِها بإصدار مذكرة الاعتقال الدوليَّة، مما شكَّل ضغطاً كبيراً على نظام الرئيس البشير الذي استمرَّ في التحمل والتشبث بوحدة السودان، لأنه يعلم أن التفريط في وحدة الأراضي السودانية كارثة لن يغفرَها التاريخ وفي لحظة من اللحظات كان نظام الرئيس البشير مستعداً لمنع الانفصال حتى لو كان

ذلك عبر التراجع عن اتفاق السلام والعودة إلى الحرب الأهليَّة، إلا أن هذا الأمر كان مرفوضاً من واشنطن، خاصةً مع اقتراب موعد الاستفتاء،فصعَّدَت وبشكلٍ غير مسبوق ضده وضد حكومته حتى هدّدت بشكلٍ مباشر بالتدخل عسكرياً حال منعه استفتاء الجنوب.

حاول الرئيس البشير العمل بكل السبل من أجل إلغاء الاستفتاء، عبر اتّهام الحركة الشعبيَّة وقادتها بالتراجع عن بنود اتفاقيَّة السلام، إلا أن الضغوط والإغراءات الأمريكيَّة تواصلت وظهر العرض الأمريكي في بشطب السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، مقابل إقامة الاستفتاء في موعده، وكان العرض شاملًا الكف عن الملاحقة القضائيَّة للرئيس البشيرويبدو أن تخطيط نظام الرئيس البشير لعرقلة الاستفتاء قد فشل بعد تلقّيه تهديدات أمريكيَّة قويَّة بأن ذلك لو حدث فسوف يؤدي إلى تدخُّل عسكري أمريكي والإطاحة بالنظام السوداني تمامًا وتفتيت السودان إلى ما يحلو للغرب من دويلات ومن هنا تأتي زيارة الذئبين مبارك والقذافي للسودان، في إطار التهديدات الأمريكيَّة بإجراء هذه الوساطة العربية والضغط على البشير وإقناعه بعدم تأجيل أو إلغاء الاستفتاء خشية من عواقب التدخُّل العسكري الوخيمة.

لعب الرئيس البشير بآخر أوراقه الدافعة للجنوبيين للتمسك بالوحدة بإعلانه مبادرة التنازل عن النفط الذي يستخرج من جنوب السودان بالكامل للجنوبيين في حالة موافقتهم على الانتخابات بنعم لصالح وحدة

البلاد، لكن جاء ردّ الحركة الشعبية وقادتها حاسمًا بالرفض، فالقوم يتحركون في إطار مخطط دولي كبير هم مجرد أدوات فيه.

ومع تسليم الرئيس البشير بأن انفصال الجنوب أصبح واقعاً لا محالة وأن كلّ المؤشرات الداخليَّة والخارجيَّة تؤكّد أنه حادث، أقدم على التصريح بأن شمال السودان سوف يدخل تعديلات على الدستور وإضافة بندين أساسيين إليه يقرَّان جعل القوانين مؤسَّسَة على الشريعة الإسلاميَّة، واللغة العربيَّة لغة رسميَّة ووطنيَّة ووحيدة في البلاد، أي في دولة السودان الشماليَّة، أي أن الرئيس البشير يعني أن الانفصال سوف يقضي على الدولة السودانيَّة ذات الأعراق المتعددة وربما كان البشير يحاول توصيل رسالة أخيرة للقوى الدوليَّة ويضغط عليها كما اعتادت هي الضغط عليه كما راهن نظام الرئيس البشير على إدراك الجنوبيين ووصولهم إلى نتيجة تقول أن هناك شكوكًا كثيرة حول قيام دولة ناجحة فى الجنوب لها مقوماتها وقادرة على إدارة نفسها وإقامة علاقات مع غيرها.

<u>الصهاينة والمرحلة الثانية من مخطط تقسيم السودان</u>

لم يكن التاسع من يناير من عام ٢٠١١ هو التاريخَ الأوَّل للبداية العمليَّة لتَفتيت أكبر الدول العربيَّة والإسلامية في القارَّة الأفريقية، والتي تعدُّ الامتداد الإسراتيجي لمصر قلْب العالَمَين العربي والإسلامي ؛

فالمُخطَّطات مُعدَّة منذ سنوات طويلة، وعلى مَرأى ومسمعٍ من الجميع، وإن اختلفتْ مُسمَّياتها ما بين الشرق الأوسط الكبير، أو الجديد، أو إعادة هيكلة المنطقة إلخ، كلُّ هذا مُعدٌّ سَلفًا، ونحن كعرب ومسلمين لم يَشغلْنا هذا، وكأنَّ الأمر في كوكب آخر، ونعقِد المعاهدات، ونَتبادَل الزيارات، ونُعطي المعلومات سواء بقصد أو بغير قصْد، ونتركُ أجهزة المخابَرات للدول التي نعلم جميعًا ماذا تكِنُّ لنا، تعمَل لسنوات طويلة، وتستبيح عناصرها كلَّ شبر من أراضينا، ونَبكَى اليومَ على ضياع السودان.

لقد نَجح الصهاينة في تأجيج الصراع في أطراف السودان المختلفة منذ سنوات، وأوقدوا نار الطائفية والعداوات القديمة، وتَمَّ تغذيةُ تلك الصراعاتِ بمعلومات دقيقة، لا يُمكن لغير أجهزة المخابرات أنْ تصل إليها؛ فقد استمرَّت الحرب بين شمال وجنوب السودان أكثر من نصف قرن، وعندما تواءمتِ الظروف عام ٢٠٠٥، وبعد أنْ أصبح السودان مُحاصرًا من كل اتِّجاه، والأمريكان وقواعدهم على مَرمى البصر، هنا، وفي هذا التوقيت، وبالتحديد في نيفاشا، تَّم وضْع خطوات التنفيذ الفعلي للانفصال، ووضْع سيناريوهات ما بعد الانفصال، وسجِّلت تواريخ وإجراءات ورقيَّة، كعملية الاستفتاء التي تَمت في التاسع من يناير ٢٠١١ لتقرير مصير الجنوب، وكنَّا نعلم النتيجة مُسبَقًا، فالانفصال قد تَمَّ إقرارُه منذ سنوات،وهذا مُخطَّط أكبر من الشمال والجنوب ، وإسرائيل هي التي تُدير الجنوب السوداني من وراء الستار قبل الانفصال؛ نظرًا

لأنَّ الجنوب قبل الانفصال كان جزءًا من السودان، وذكرنا أيضًا أنَّ عمليَّة انفصال الجنوب لم ولن تكون إلا الخُطوة الأولى للتوغُّل في باقي السودان، وإدارة المعركة من مكان قريب ضدَّ الشمال؛ للوصول إلى الخريطة النهائيَّة المطلوبِ تنفيذُها،وهذا ما حدَث بالفعل، وكانت أولى زيارات سلفاكير للخارج بعد إعلان نتيجة الاستفتاء على الانفصال للكِيان الصهيوني،وقالها صريحة :إنَّ هناك علاقات إستراتيجية بين دولة الجنوب والكِيان الصِهيوني ، فمتى بدأت تلك العلاقات؟

لم تَمرَّ سوى شهور قلائل على استفتاء الانفصال، والذي جاء بنسبة تكاد تكون ١٠٠% لصالح الانفصال كما قالوا،إلا وبدأ الصهاينة يُحرِّكون المرحلة الثانية من المُخطَّط؛ حتى لا تكون هناك فرصة لأنْ يَلتقِط الشمال أنفاسَه، وتم العبث وإشعال نار الفتن بين قبائل منطقة أبيي النفطية، وبدأ الصراع في الخَفاء، ويَتمُّ تسريب أخبار أنَّ هناك صراعًا قبليًّا، وتَوغَّلت المخابرات الصهيونية والأمريكية، ولعبت الدورَ المطلوب منها على أكمل وجه، وقامت بعمليَّات ضدَّ الشماليِّين وعمليات ضدَّ الجنوبيين، وأخذت الخرطوم تنفي ما يُنسب إليها، وكذلك جوبا، وتكرَّرت عمليات الاستفزاز؛ فدَخل الجيش السوداني أبيي وهنا صرَخ الجنوبيون للعالَم عن اختراق شمالي، واستمر هذا الأمر حتى تمَّ الإعلان عن الحرب رسميًّا بعد تصديق البرلمان في الخرطوم على قرارٍ يَنصُّ على أنَّ جنوب السودان دولة عدوٍّ، وهذا ما يُريده الصهاينة والأمريكان.

نزاع الحدود بين السودان وجنوب السودان: أ. هاجر خوجلي يوسف
قسم العلوم السياسية- جامعة أفريقيا

شهدت دولة السودان حالات من نزاعات الحدود مع الدول المجاورة ،فحدود السودان مع دول الجوار التسع معظمها عبارة عن خطوط وهمية تمر عبر مناطق لا تحددها معالم طبيعية واضحة ومتصلة كالأنهار مما يسهل التسلل من خلالها كما في حدود السودان الشرقية خاصة مع اريتريا ـ أثيوبيا ـ كينيا وتشاد فالحركة ميسورة لقبائل الحدود هناك ، ولا تستطيع الدولة حماية هذه الحدود أو السيطرة عليها ، الأمر الذي يترتب عليه تشجيع الحركة غير الشرعية عبر الحدود مثل التهريب وتجارة السلاح وغيرها من عوامل تهديد الأمن القومي السوداني، مما يؤدي لحدوث منازعات خاصة مع دول لها أطماع فى أراضي السودان كالوضع مع أثيوبيا والنزاع المستمر على منطقة الفشقة،ورغم إعتراف أثيوبيا قانونياً في اتفاقية الحدود لعام ١٩٠٢م وبروتوكول الحدود لسنة ١٩٠٣م ، واتفاقية عام ١٩٧٢م بأن منطقة الفشقة أرضاً سودانية إلا أنه منذ عام ١٩٥٧ بدأ تسلل المزارعين الأثيوبيين للمنطقة الغنية بوفرة الأمطار والأراضي الشاسعة الخصبة[١]

١- مقال الاحتلال الأثيوبي لأراضي الفشقة السودانية ١٩٥٧-٢٠٠٧م ، يوليو ٢٠٠٧م - إكرام محمد صالح دقاش ص ٤-٥.

وللنزاع أسبابه فقبل حدوث الإنفصال لم تتوصل الدولتان إلى حلول لكل المسائل التي تُعطي الخاتمة لقيام الدولة الحديثة وإستقلالها الكامل وسيادتها وإستقرارها كقضية النفط والمياه والجنسية والمواطنة والحدود وبعض القضايا الأخرى، بعضها تم التوصل فيه إلي حلول في المفاوضات التي تلت الإنفصال وبعضها مازال معلقاً منها مسألة الحدود التي لم يتم التوصل فيها لفصل حاسم وقد يصل فيها الأمر إلي اللجوء إلي التحكيم الدولي.

يقول الدكتورحمد عمر حاوي:لا توجد دولة قومية أفريقية إذ ان المجموعات قد وجدت نفسها وقد حشرت قسراً داخل حدود عُرفت بالدولة، فالدول في أفريقيا ليست نتاج للتطور التاريخي بقدر ما هي صيغة إستعمارية رسمت على الورق ثم طبقت على الأرض دون مراعاة للواقع الإجتماعي وعموماً وبعد أن نالت دول أفريقيا إستقلالها فهي إما أن تعيد النظر في حدودها السياسية لتطابق الحدود الإجتماعية ، وإما أن تقبل هذه الحدود بشرط أن تسعى لبناء أسس جديدة للعضوية في هذه الدولة، وأن تخلق نظاماً جديداً لتوزيع القيم النادرة وأن تستحدث نمط جديد للهوية الجماعية[1] وهو أمر لم يراعى في تخطيط الحدود الجنوبية للسودان منذ الإستقلال وقضية الحدود لم تكن مسار نقاش في أي مرحلة

١- حمد عمر حاوي: مقومات بناء الدولة في أفريقيا، التداخل والتواصل في أفريقيا - ملتقي الجامعات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية،الخرطوم يناير٢٠٠٦،ص٣٧.

من مراحل الحكومات السابقة التي أعقبت الإستعمار لتحديد حدود الأقاليم الجنوبية من دولة السودان بشكل مفصل أو مطبق على أرض الجنوب،وقد أثار مؤتمر الأحزاب السياسية في السودان عام ١٩٦٦ مسألة التقسيم الجغرافي للأقاليم حيث قرر البقاء على التقسيم الذي كان قائماً للمديريات منذ الإستقلال مع دمج للمديريات الجنوبية الثلاث في إقليم واحد وقد ساند هذا الرأي جبهة الجنوب وحزب سانو في ذلك الوقت[١].

وفي تقرير للجنة كونها الرئيس جعفر محمد نميري لتقصي الحقائق حول حدود الإقليم الجنوبي كما نصت عليه المادة(٢ب) من قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية لسنة ١٩٧٢م وكان المطلوب من اللجنة تحديد ضرورة البحث في المسائل المتعلقة ببعض التداخل في الحدود وتعتبر الحدود الجنوبية الجديدة بعد الإنفصال هي الثانية في الطول بعد الحدود الغربية تلتها الحدود الشمالية ثم الشرقية، وقد أصبح شكل السودان متوازناً تحده دولة واحدة شمالاً(مصر) ودولة واحدة جنوباً(دولة جنوب السودان)،وثلاث دول غرباً (ليبيا ،تشاد ،أفريقيا الوسطى) وشرقاً دولتان(إريتريا،أثيوبيا) والبحر الأحمر،وأصبحت ولايات النيل الأزرق وسنار والنيل الأبيض وجنوب كردفان وجنوب دارفور ولايات حدودية من جهة الجنوب للسودان،وولايات أعالي النيل

١ ـ مؤتمر الأحزاب: تقرير الأحزاب، ٨أكتوبر ١٩٦٦ـ١٠أكتوبر١٩٦٦م.

والوحدة وواراب وشمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال هي الولايات التي تكون في الحدود الشمالية لدولة جنوب السودان[١].

والخط الإداري بين الشمال والجنوب السوداني غير قابل للتعديل إلا حسبما يُقرر وفقاً للمادة ١٨٣البند ٣ من الدستور الإنتقالي لسنة ٢٠٠٥ الخاص بحسم النزاع على منطقة أبيي التي تضم مواطنين من شمال وجنوب السودان وتحديداً من مناطق جنوب كردفان وبحر الغزال إلا أن المشكلة تمثلت في وصف وترسيم حدود يناير ١٩٥٦م بعد الإنفصال حول منطقة أبيي وأصبح الأمر يمثل نزاعاً حول حدود دولية بين دولتين حول ملكية منطقة أبيي وقد تحول النزاع حول المنطقة إلي إقتتال بين قبيلة المسيرية وقبيلة دينكا نكوك وأسفرت الصراعات عن مقتل العشرات من المواطنين والجنود من الجانبين في مايو ٢٠٠٨م وتوالت الأحداث في العديد من المرات[٢]، حيث لجأ الشريكان وقتها إلي التحكيم الدولي في لاهاي ديسمبر٢٠٠٨م لحسم الخلاف،وقد قضت المحكمة بتقليص حدود المنطقة من ١٨.٥٠٠كم بحسب خريطة أصدرتها المحكمة بوصفها حدوداً جديدة لمنطقة أبيي وبناءاً عليه أصبحت الحدود الشمالية للمنطقة الجنوبية للسودان عند خط عرض١٠ درجة و١٠ دقايق أما بالنسبة للحدود الجنوبية فقد أشار قرار المحكمة

١- المنظور الاستراتيجي لتأمين حدود السودان الجنوبية- محمد إبراهيم شطة ،مجلة الإستراتيجية والأمن لوطني، أكاديمية الأمن العليا،العدد(٥)،يونيو٢٠١١،ص٥٤.
٢- قصة الصراع حول أبيي ومستقبل السودان - حارص عمار ٠

إلي أن لجنة الخبراء لم تتجاوز الحدود التي جري رسمها في يناير ١٩٥٦م وبالتالي تصبح حدود ثابتة وبالنسبة للحدود الشرقية التي تمتد على طول كردفان وأعالي النيل عند خط طول٢٩ درجة و٣٢ دقيقة وتمتد شمالاً إلي أن تصل إلي خط عرض ١٠ درجات و٢٢ دقيقة، فلم يتغير قرار المحكمة بشأنها وتبقي كما جري تحديدها في يناير١٩٥٦م أما الحدود الغربية فقد إعتمدت المحكمة حدود ١٩٠٥م فيما يخص مشيخات دينكا نكوك التسع المحالة إلي كردفان والتي تمتد على خط طول٢٧درجة و٥٠دقيقة شرقاً وخط عرض ١٠درجات و١٠دقيقة شمالاً إلى حدود كردفان ودارفور على ما جرى تحديده في يناير١٩٥٦م.

وقد أشار قرار المحكمة إلى أن قبيلتي دينكا نكوك والمسيرية في منطقة أبيي سوف تحتفظان بحقوقهما التاريخية الراسخة في إستخدام الأرض شمال هذه الحدود وجنوبها، كما أكدت المحكمة على ضرورة التفاهم بين سكان المنطقة حتي لا يتم تقويض الحياة الطبيعية التي كانت سائدة بسبب الترسيم الجديد للحدود وقد تقرر اللجوء إلي الاستفتاء الشعبي لأهالي المناطق المتنازع عليها، وهو الاستفتاء الذي ظل موضع نزاع وتفسيرات مختلفة بين الشريكين وتم تأجيله عن موعده المقرر مع استفتاء الجنوب في التاسع من يناير٢٠١١م، ولم يحدد بروتوكول أبيي بصورة قاطعه من يحق له أن يصوت في الاستفتاء اذ تطالب حكومة الجنوب بأن يكون من يحق له التصويت هو من كان مقيما لمدة عام

بالمنطقة الأمر الذي يعني إستبعاد قبائل المسيرية الشمالية التي تقيم في المنطقة في موسم الرعي وترتحل شمالاً مع موسم الأمطار.

أما المناطق الأخرى المتنازع عليها والتي تتمثل في منطقة كافي كانجي ومنطقة حفرة النحاس التي تقع بين حدود ولايتي جنوب دارفور وبحر الغزال، ومنطقة كاكا التجارية التي تقع بين ولايتي جنوب كردفان وأعالي النيل، ومنطقة جودة والمقينص في ولاية النيل الأبيض، هذه المناطق مازال النزاع حولها مستمراً ، وقد أضافت حكومة دولة جنوب السودان ضمن مناطق النزاع بين البلدين مناطق أخري هي مناطق الزراعة الآلية بسنار، بحيرة الأبيض، كدندي، هجليج، الخرصانة، الميرم، أبيي، سماحة بجنوب دارفور بالرغم من أن مناطق النزاع والاختلاف الأصلية المتعارَف عليها من قبل الآلية الأفريقية هي: منطقة جودة والمقينص في النيل الأبيض ومنطقة كاكا ومنطقة حفرة النحاس ومنطقة كافي كانجي فالتحديات التى تواجه اللجنتان الحدوديتان إن سلمنا بالمناطق المتفق عليها فتواجهها عقبات متباينة فالمتتبع لهذه الحدود على الخرط القديمة التي فصلت الأقاليم الجنوبية عن الأقاليم الشمالية قبل الإنفصال، يجد أنها متعرجة بشكل كبير وتفتقر للمثالية أو الإستقامة مما يعني التداخل الكبير والواضح لهذه المناطق في العديد من النقاط. وعدم إستقرار المنطقة يجعل من الصعب وضع علامات الحدود

الفاصلة، بالإضافة إلى إعتماد التعيين للحدود على تقارير المفاوضات في المناطق محل النقاش التي لم يتم التوصل لإتفاق حولها بعد.

وعن الأثر المباشر لنزاع الحدود بين البلدين فيشكل عدم الإعتراف بخط الحدود في يناير ١٩٥٦م خطراً حقيقياً على الحد الفاصل بين الجنوب والشمال حيث أن الإدعاءات التاريخية على هذا الخط سوف تكون بوابة للصراع والنزاع المستمر حول الحيازات التي تقع بجانبي الحدود ، وهذا الأمر يستدعي تدخل ومساندة أطراف كثيرة خارجية ومحلية وإقليمية في الشأن السوداني بشقيه الشمالي والجنوبي، وعندها لن يتوقف الصراع عند مناطق التماس وستدور الحروب مرة أخرى لتخلق عدم إستقرار وضياع للتنمية الشاملة للدولتين وهدر لمواردهما وإمكانياتهما بالإضافة إلى ضياع هويتهما والتفريط في الموارد البشرية التي ستكون حطباً لهذه الحروب، بالإضافة إلي انعدام علاقات الجوار بين البلدين السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي لا يمكن تجاهلها خاصة وأن العديد من قبائل

<u>أثر انفصال الجنوب على آبيي</u>

أعطي الاستفتاء لسكان آبيي حق تقرير المصير عبر استفتاء يقوم به سكان آبيي ولم يحدد من هم سكان آبيي المعنيون واشار تحكيم أبيي إلي أن سكان آبييي هم دينكا نكوك وتصريحات رئيس الجمهورية طمأنت قبيلة المسيرية بأن لهم الحق في الاستفتاء الذي يفضي إما إلي وحدة

مع الشمال أو الجنوب إذا أثمرت نتائج استفتاء الجنوب الانفصال قطعاً سوف يصوت دينكا نكوك بالانضمام إليها أكثر من الشمال وانفصال الجنوب قد يدفع بعض حركات دارفور إلي الاستقواء بحكومة دولة جنوب السودان الوليدة خاصة أن المنطقة قد شهدت حوادث استهداف عسكري من قبل، في محاولة لنقل الحرب إلي عمق كردفان فاذا انفصل الجنوب سيقطع الطريق علي المسيرية بالتمتع بحق الرعي في وسط وحنوب آبيي مما يضطر المسيرية الحمر التوجه غرباً حيث الاحتكاك والصراع مع الرزيقات أو الاتجاه شرقاً حيث الاحتكاك مع المسيرية الزرق ويتجدد القتال القديم حول المياة والمرعي.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثانى

الانفصال على السودان شماله وجنوبه

ميلاد دولة وانقسام أمة

منذ توقيع اتفاق السلام الشامل عام ٢٠٠٥ تمتعت حكومة جنوب السودان بسلطة الحكم الذاتي كاملة مع تدخل محدود من قبل حكومة الخرطوم أما اليوم فقد أضحت دولة الجنوب تتمتع بسيادة كاملة واعتراف دولي بدأ قبل أن تولد والملاحظ لإدارة حكومة الجنوب بزعامة سلفاكير يجد أنها قد حققت بعض الإنجازات في عدد من المناحي لكن مجمل أداءها العام كان بعيداً كل البعد عن مستوى خطابها السياسي الذي حمل دوماً معانى مفرطة في التفاؤل فالحكومة الجديدة لجنوب السودان تهيمن عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان،وهو ما يعني عملياً إقصاء الحركات والقوى السياسية الأخرى في الجنوب وبالخبرة التاريخية لدول الجوار مثل أوغندا وإريتريا وتشاد،حينما تحول المتمردون في هذه الدول إلى الحكم وتخلوا عن زيهم العسكري، فإن الأمور تبدو غير مبشرة بالنسبة لمستقبل الدولة الوليدة في جنوب السودان، إذ ربما تعيد إنتاج تجارب أفريقية أخرى،والنموذج الإريتري ليس ببعيد وتشير العديد من التقارير الدولية إلى تفشي الفساد في حكومة الجنوب وقد استدعى مؤخرا برلمان جنوب السودان

عدداً من المسؤولين للتحقيق معهم في قضية اختفاء نحو ملياري دولار أمريكي من الأموال العامة أضف إلى ذلك فقد مارست السلطات الأمنية والعسكرية في كثير من الأحيان عمليات تضييق على الإعلام ولقد بلغت حصيلة المواجهات العنيفة في جنوب السودان منذ بداية عام ٢٠١٢قد وصلت إلى نحو ١٤٠٠ شخص لقوا حتفهم، وفقا لبعض التقديرات الدولية.

<u>الآثار السياسية المترتبة على انفصال الجنوب</u>

مع تطور مفهوم حقوق الإنسان ظهرت صراعات من مجموعات عرقية في كثير من الدول تطالب بحق تقرير المصير والحصول على الحكم الذاتي في حدود الدولة، أو الحصول على الاستقلال من تلك الدولة منذ ستينات القرن الماضي، مثال ذلك بورما، نيجريا، العراق، كمبوديا، أيرلندا الشمالية، السودان، بنجلاديش، زائير، غانا.. الخ.

صدر تقرير عام ١٩٩٨م ضم ١١ مثالاً للصراعات العرقية منها ٩٩ حركة داخلية في شكل حروب من أجل قيام دول مستقلة والمطالبة بالحكم الذاتي، وقد أسهمت الحرب الباردة بدور كبير في كبح جماح الانفصال في تلك الدول، ولذلك حافظت على سيادتها وتفادت خطر الانفصال وإعمال حق تقرير المصير وبعد الحرب الباردة، تغيرت النظرة لحق تقرير المصير المؤدي للانفصال، وقد اعترفت الأمم المتحدة بحق التدخل

في المناطق التي بها انتهاكات حقوق الإنسان ضد جماعات معينة، وباعتبار حق تقرير المصير حقاً من حقوق الإنسان، حدثت حالات متتابعة من الانفصال في يوغسلافيا السابقة والاتحاد السوفيتي السابق ، فقضت على سيادة تلك الدول، وتلاشت بعضها وذلك باعتراف المجتمع الدولي وتشجيعه بل وإشرافه ودعمه في أحيان كثيرة ويرى البعض أن إنهاء سيادة دول وإقامة دولة جديدة عن طريق تقرير المصير بوصفه حقاً من حقوق الإنسان، للفئات الاجتماعية الأصغر حجماً هو الملجأ الأخير وفق الشروط التالية:

١. عندما تُجرّب جميع وسائل العلاج الاجتماعية ويثبت عدم فعاليتها لحماية حقوق الفئات الاجتماعية وتحقيق أهدافها وتطلعاتها.

٢. عندما يكون قد ثبت وفقاً للمعايير الدولية أن الضمانات والآليات الممنوحة غير فعالة لحماية حقوق وهوية هذه الجماعات.

لم يكن للدول الأفريقية يد في تقسيم أفريقيا إلى الدويلات الراهنة، فقد كان المستعمر الأوروبي الذي جثم فوق صدر الشعوب الأفريقية هو من قام بذلك التقسيم حسب مصالحه ومناطق نفوذه وامتداد مستعمراته ولم يراع الاستعمار في تقسيمه للدول الأفريقية العوامل الموضوعية في ذلك التقسيم، حيث قسم الدول الأفريقية جزافاً الأمر الذي أدى إلى تقسيم قوميات وقبائل إلى عدة دول، وترك بؤر للنزاع بين الدول الأفريقية بهدف إثارة الفتن بينها في المستقبل، وضم أقاليم تابعة لدول إلى دول

أخرى، وقد كان ذلك إرثاً ثقيلاً أثقل كاهل الدول الأفريقية بعد الاستقلال، وسبباً في الكثير من النزاعات والصراعات بينها.

وقد تنبه الآباء المؤسسون لمنظمة الوحدة الأفريقية لخطر ذلك التقسيم على مستقبل الأمن والاستقرار في أفريقيا فنصُّوا في ميثاق المنظمة على ضرورة إبقاء الحدود بين الدول الأفريقية على ما هو عليه بعد خروج الاستعمار وعدم السماح لأي قومية بالمطالبة بالانفصال أو حق تقرير المصير، وأن ترضى كل الدول الأفريقية بالحدود الموروثة. وقد كان الآباء المؤسسون مدركون لخطورة أن تسعى مجموعة أو قومية للانفصال الأمر الذي سيلقى بظلاله القاتمة على كل الدول الأفريقية ويصبح سابقة قد تنسف الاستقرار في أفريقيا برمتها.

بناء على هذا النص فقد وقفت منظمة الوحدة الأفريقية منذ نشأتها ضد أي محاولات للانفصال من قبل القوميات المتنازعة داخل الدول الأفريقية، وسعت لتسوية الخلافات التي تطرأ في إطار وحدة الدول كأمر مقدس لا يمكن المساس به،وقد نجحت المنظمة في الحفاظ على استقرار القارة طيلة فترة وجودها حتى تحولت إلى الاتحاد الأفريقي الذي سار على نفس ذلك النهج، وعملت على وحدة الدول الأفريقية بل قاومت كل الدعوات الانفصالية.

تداعيات قيام دولة الجنوب :

يشير حق تقرير المصيرإلى حق كل مجتمع ذا هوية جماعية متميزة مثل شعب أو مجموعة عرقية وغيرها بتحديد طموحاته السياسية وتبني النطاق السياسي المفضل عليه من أجل تحقيق هذه الطموحات وإدارة حياة المجتمع اليومية دون تدخل خارجي أو قهر من قبل شعوب أو منظمات أجنبية (١) ويلاحظ أن حق تقرير المصير مقصود به الدول المستقلة ذات السيادة على إعتبار أن من حق شعوبها نتيجة لهذا الإستقلال أن تقدر شكل الحكم أو السلطة أو النظام السياسي لتحقيق الطموحات السياسية دون تدخل أجنبي، وعليه فأن إنفصال جنوب السودان وقيام الدولة الوليدة لا يمثل نهاية المطاف فهناك العديد من القضايا ومشاكل الخلاف بين الدولتين (٢)

١. الخلاف حول الحدود ، وذلك نتيجة للتداخل القبلي والسكاني على طول شريط الحدود ، وهذه الحدود لم يتم ترسيمها نسبة لعدم التعاون بين الدولتين، وهنالك مشكلة أبيبي التي لم تحسم بالرغم من قرار التحكيم الدولي .

١- – قاموس بنجوين للعلاقات الدولية – جراهام ايفانز وجيفري نوينهام ص٦٨١

٢- مستقبل التواصل مع دولة جنوب السودان -السماني النصري محمد أحمد .

٢. مشكلة الهوية وتعريف من هو الشمالي ومن هو الجنوبي ، وذلك بحكم الروابط التي حدثت في النسيج الاجتماعي والثقافي في الشمال والجنوب من بعد الإستقلال ، وبالتالي سوف تبرز قضية النازحين الجنوبيين في الشمال والذين اندمج معظمهم في المجتمع الشمالي .

٣. حدوث بعض المشاكل الإقليمية بشأن الإتفاقيات الدولية التي يجب الإلتزام بها من جانب دولة الجنوب مثل إتفاقية مياه النيل ، وكذلك مشكلة الديون الخارجية التي بلغت حوالي ٣٥.٧ مليار دولار ، هذا بجانب قضايا النفط ومصير التعاقدات مع الشركات الأجنبية .

٤. فصل الجنوب ربما يترتب عليه المطالبة بتقرير المصير في مناطق أخرى في ظل إحساس بالتهميش وعدم العدالة خاصة في مناطق دارفور وجنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان .

٥. مخاطر التفكك بسبب انفصال الجنوب ستؤثر على إتزان القارة الأفريقية ، لأنها تهدم حدود تم تخطيطها خلال فترة الإستعمار وأتفق عليها القادة الأفارقة ، وهذا يؤدي إلى تفكك الدول في زمن أتجه فيه العالم نحو التكتل والإندماج .

<u>الآثار الاقتصادية للإنفصال :</u>

وفيما يتعلق بالسودان ، فأن الإنفصال حرم السودان ما يعادل ٨٠% من البترول وهذا سؤثر على الاقتصاد خاصة وأن الاقتصاد السوداني تحول من الاقتصاد الإنتاجي إلى الريعي الذي يعتمد على إيرادات البترول

، حيث يمثل النفط حوالي ٥٠% من إيرادات الحكومة السودانية ، وهذا يفسر الإنخفاض الكبير في العملة الصعبة (١) والإنفصال سيؤدي إلى إعادة تقسيم مياه النيل خاصة إذا أنضمت دولة الجنوب إلى الدول الموقعة على إتفاق عنتبي والتي تطالب باعادة تقسيم حصص مياه النيل بصورة عادلة بين دول المنابع ودول المصب ، مما يترتب عليه إنخفاض حصة السودان ومصر من مياه النيل ، وهذا سوف يخدم بعض الدول التي لها نظرة مستقبلية لمياه جنوب السودان مثل دولة إسرائيل التي كان لها دور كبير في الإنفصال .

وفيما يتعلق بدولة جنوب السودان ، فأن الإنفصال جعل الدولة الوليدة تعتمد إعتماد كلي على النفط ومبيعاته التي تشكل ٩٨% من ميزانية الدولة ، مما يجعل الاقتصاد معرضاً للهزات الناتجة عن عدم إستقرار اسعار النفط العالمية .

كما أن إفتقار الدولة للبنيات التحتية خاصة البنيات المناسبة لتصدير النفط سيجعلها تعتمد على البنيات الموجودة في دولة السودان سواء كانت خطوط أنابيب أو المؤاني البحرية والنهرية .

وهناك رؤية بأن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة

١- محفزات ومهددات العلاقة بين السودان ودولة جنوب السودان- المعتصم أحمد علي الأمين

الأمريكية بجانب المؤسسات الدولية المانحة سوف تقدم قروض ميسرة لدولة الجنوب بهدف النهوض كما المتحدة ستضغط باتجاه إعفاء دولة الجنوب من الديون الخارجية خاصة وحكومة السودان تطالب دولة الجنوب أن تتحمل ثلث أعباء ديون السودان باعتبار أن الجنوب كان له نصيب في هذه الديون ٠

تطبيق الشريعة فى الشمال

لن يكون انفصال الجنوب هو الحل لمشكلات الشمال، كما يتصور أو يصور البعض في الخرطوم، بل ربما تتزايد هذه المشكلات وتزداد تعقيداً في أكثر من ناحية، فلن يلغي انفصال الجنوب التعدد القائم في السودان، بل سيظل هذا التعدد قائماً بكل أشكاله السياسية والدينية والعرقية والثقافية، وهو ما يعني على الدوام الحاجة إلى مشروع لاستيعاب هذه التناقضات، وسيظل ذلك أمراً ملحاً مثلما كانت الحال منذ فجر الاستقلال في السودان وحتى الآن.

وعلى مستوى تطبيق الشريعة في الشمال، الذي تمسك به نظام الإنقاذ عند توقيع بروتوكولات ماشاكوس الشهيرة عام ٢٠٠٢مقابل حق تقرير المصير للجنوب، فسيظل لا يقبله آخرون غير مسلمين في السودان الشمالي إذا ما حدث الانفصال، وكذلك غيرهم من المسلمين الذين لا يوافقون على النهج الذي يتبعه النظام الحالي في تطبيق

الشريعة، ولعل حادث شريط الفيديو الذي تسرب لفتاة يتم جلدها في الخرطوم بأيدي رجال نظام الأمن، وما أثاره من ردود فعل غاضبة واستياء عارم في أوساط السودانيين يظهر هذا التباين في فهم تطبيق الشريعة في أوساط المسلمين في شمال السودان، ومن بينهم أئمة وعلماء دين وشيوخ طرق صوفية.

وعندما يرحل جنوب السودان الحالي ويستقل بدولته إذا قرر الانفصال، سيكون لشمال السودان جنوب آخر ممثل في منطقتي جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، وهذه المناطق لها مشاكلها، وكثير من كوادر الحركة الشعبية كانوا من هاتين المنطقتين، والحدود المفتوحة التي لم يتم ترسيمها حتى الآن، وقد تؤجل إلى ما بعد الاستفتاء، قد تثير شهية كثيرين في هذه المناطق أو غيرها لإلحاقها بالجنوب.

وسيكون الشمال في حاجة إلى ترتيبات جديدة للحفاظ على استقراره، تتعلق أولاً بالوضع في دارفور لإيجاد حل حقيقي شامل وعادل، حتى يكتب له الدوام، ويستطيع أن يحدث تحولاً حقيقياً على أرض الواقع، لأن التجارب السابقة فى دارفور أثبتت أن الحلول الجزئية والمبتورة والناقصة غير مجدية، بل تضيع الوقت والفرص وتزيد الأمور تعقيداً وتجلب مزيداً من التدخل الأجنبي، ولكن يبدو أن هذا الحل ما زال، في ظل الظروف والمعطيات الحالية لأطراف الصراع، بعيدة المنال.

تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدولتين

التكامل الاقتصادي بين مجموعة الدول هو تحقيق الإعتماد المتبادل بين اقتصادياتها بدرجات تتراوح تصاعداً بين صور التعاون الاقتصادي البسيط وبين أقصى درجات الإندماج الاقتصادي الكامل ، ويبدأ التكامل الاقتصادي بمرحلة التجارة التفضيلية ثم مرحلة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة وأخيراً تحقيق التكامل الاقتصادي . (١) ويفتقد كل من السودان ودولة الجنوب بشكل اكبر الي المقومات الاقتصاديات الحديثة من بنيات تحتية و هياكل وأنظمة اقتصادية ومالية متطورة و مستويات الكفاءة والقدرات البشرية مع تفشي البطالة بشكل كبير وارتفاع معدلات الفقر، بالتالي هذا الواقع يضفي أهمية للتكامل الاقتصادي بين دولتي السودان لتحقيق نهضة صناعية تعتبر شرطا أساسيا لتحديث الهيكل الاقتصادي .

ويعتبر التكامل الاقتصادي صيغة متقدمة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين وعمليات تنسيق مستمرة ومتصلة تهدف لإزالة القيود على حركة التجارة والمعاملات الاقتصادية والإنتاجية بين الدولتين ، وبناء

١- مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان- عبد الحافظ الصاوي.

أنظمة اقتصادية متجانسة بهدف تحقيق معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي لذلك فأن تحقيق التكامل الاقتصادي يبين الدولتين يعتبر من الضرورات الاقتصادية والسياسية الملحة في مسار العلاقات بين الدولتين في المدي القريب ويحتاج تحقيق التكامل بين الدولتين إلى كثير من الجهود والزمن حتى تتضح معالمه ، لذلك تعتبر عمليات التكامل عمليات متدرجة تتم من خلال الإدراك السليم لمقاصدها وتخضع لإتفاقيات يحكمها القانون مما يجعلها خاضعة لإحكام شبيهة بالمعاهدات الدولية .

وهناك عدد من العوامل التي يمكن الاعتماد عليها في بناء التكامل الاقتصادي بين الدولتين هي : (١)

أولاً : التفاهم حول قسمة الموارد المشتركة او المتداخلة بين الطرفين والتي أهمها المياه و الأراضي الزراعية ومسارات الرعاة وحقول النفط المتداخلة وعناصر الإنتاج ومصادره ذات المزايا الاقتصادية المشتركة ، بجانب الاستخدام المشترك للموارد البشرية خاصة في مجالات مثل التعليم العام والعالي و التدريب و الخدمات الصحية و الخدمة المدنية و القطاع المصرفي وتنسيق المواقف الدولية المتصلة بتلك العناصر .

ثانياً : إقامة مناطق للتجارة الحرة المعتمدة علي اتحاد جمركي يشمل

---

١. حسن بشير محمد نور – مصدر سابق .

ذلك إزالة القيود الجمركية وحرية انتقال السلع وتوحيد التعريفات للتجارة الخارجية ، وترشيد عمليات النشاط الاقتصادي ، وتنسيق السياسات الاقتصادية الخارجية بين الدولتين .

ثالثاً : إقامة اتحاد نقدي بين البلدين حتي في حالة اختلاف الوحدتين النقديتين والشروع في إجراءات وحدة اقتصادية مؤسسة علي سوق مشترك يشكل بورصة للتداول بين الشمال والجنوب.

رابعاً : بناء الثقة بين المنتجين وتوسيع فرص ومزايا الاستثمار المشترك بين المؤسسات الإنتاجية الاقتصادية للسير نحو الاندماج للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير مما يشكل عاملا حيويا يسهم في تطوير الإنتاج وتحديثه ومواكبة التقدم التكنولوجي الحديث في عمليات الإنتاج ومراحله المختلفة ، مع ضرورة التركيز علي أهمية توسيع فرص الاستثمار الصناعي .

خامساً : السعي نحو الاندماج الاقتصادي الكامل، الذي يؤدي الي توحيد السياسات النقدية والمالية وتكون متمتعة بسلطة اتخاذ القرارت الملزمة للطرفين ، ودعم قدرات القطاع العام لضمان وضع سياسات تكاملية وتنفيذها بشكل فعال تهدف إلى دعم المناخ التنافسي والمزايا النسبية للمنتجات في الدولتين وشفافية ووضوح القرارات الاقتصادية والتي بدورها تعمل على التطبيق التدريجي لقوانين واجراءات التكامل الاقتصادي واتباعها في الممارسة العملية على مستوى المؤسسات العامة .

من الشروط الضرورية لنجاح التوجه نحو التكامل الاقتصادي بين دولتي الشمال والجنوب لابد من وجود التجانس في الأنظمة السياسية والاقتصادية، وقد يشكل ذلك معوقاً أساسياً نسبة لأن كل من الدولتين تتبعان مناهج متباينة في السياسة والاقتصاد، وتجاوز هذه العقبة يكمن في إدراك أهمية التكامل الاقتصادي بين الدولتين وأنه يشكل ضرورة قصوى لتحقيق الاستقرار المطلوب بجميع عناصره والذي يعتبر بدوره شرطا أساسيا لضمان الأداء الاقتصادي النشط وتحقيق أهداف التنمية والنمو الاقتصاديين وتحقيق التكامل الاقتصادي بين السودان وجنوب السودان يتطلب كذلك الإنتقال من العقلية الحزبية المسيطرة على الشراكة بين حزب المؤتمر الوطني وبين الحركة الشعبية إلى عقلية الدولة التي تحكمها المشاركة الواسعة لجميع مكونات المجتمع وقواه الفاعلة إستناداً إلى المؤسسية والمواثيق القانونية على شاكلة المعاهدات الدولية الملزمة للطرفين وبصفة عامة، فأن مستقبل العلاقات بين السودان الجنوبي والشمالي سيكون مرهونا بنتائج المفاوضات بين الدولتين حول القضايا الجوهرية العالقة وترتيبات ما بعد الاستفتاء، حيث يعد كل من ملف مستقبل منطقة أبيي وملف ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب هما الأكثر خطورة فيما يتعلق باستقرار العلاقات بين دولة شمال السودان ودولة جنوب السودان الوليدة وعلي الرغم من

العديد من التصريحات الإيجابية لدولة الجنوب التي تؤكد دوما أنها تضع العلاقات مع دولة شمال السودان ضمن أولويات علاقاتها الخارجية، فإن العديد من المراقبين يعكسون عدم تفاؤلهم لسير طبيعة العلاقات بصورة جيدة وهي لم تكن واضحة ، وذلك بسبب إنعدام الثقة في الفترة الإنتقالية التي أعقبت الإنفصال ، وكان متوقعاً أن يسعى الجانبان سريعاً إلى إقامة علاقات تؤدي إلى تعاون اقتصادى يصل إلى درجة التكامل، بناء على أن الجنوب تدخله حوالى١٥٠ سلعة من الشمال عبر منفذ ميناء كوستي والطرق البرية في الولايات الاخرى، إلا أن الأوضاع لم تسير كذلك (١) ويتوقع المحللون زيادة حدة التوتر السياسي بين السودان و دولة جنوب السودان خاصة في الفترة الحالية التي أعقبت الإنفصال ، وذلك لوجود العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي ستعمل علي إفساد العلاقات المستقبلية بين الدولتين والتي تتمثل في(٢)

١. وجود العقيدة القتالية لجيش جنوب السودان ، والتي ستوجه ضد السودان باعتباره العدو التاريخي والإستراتيجي لدولة الجنوب .
٢. تغيير نمط القيادة السياسية في الجنوب بإنتقال رئيس حركة التمرد

---

١. مفاوضات اديس ابابا -سيف جامع – صحيفة الأهرام بتاريخ ٢٠-٣-٢٠١٢
٢. حسابات الدولة الوليدة -نورا اسامة – الأهرام الرقمي – يوليو ٢٠١١

إلى قائد للتحرير ، فمن المتوقع أن يكون أقل مرونة وأقل تفهماً لحل القضايا العالقة مع السودان .

٣. إحتمال لجوء دولة الجنوب مع ظهور بؤر تمرد وعصيان على حكم الحركة الشعبية بعد الإنفصال ، بدوافع قبلية واقتصادية إلى حيلة توحيد الجبهة الداخلية على مزاعم وجود تهديد وعدوان خارجي يهدد بقاء دولة الجنوب من قبل السودان الشمالي .

إلا أن التوقيع الذي تم مؤخراً في أديس ابابا في ١٣ مارس ٢٠١٢ على الإتفاق الإطاري بين حكومتي السودان وجنوب السودان من المتوقع أن يعمل على تغيير مسار العلاقات بين الدولتين حيث أكد الطرفان أن شعبي السودان وجنوب السودان راغبان في التعايش السلمي وبناء علاقات متجانسة، ويؤكد الإتفاق ضرورة تأسيس ترتيبات التعاون المشترك والتنفيذ للسياسات والإلتزامات ذات الصلة ، كما نص الإتفاق على ضمان الحريات الأربعة الإقامة ، التنقل ، العمل ، التملك لكل من مواطني الدولتين وقد أثار هذا الإتفاق الإطاري بين الدولتين جدلاً واسعاً في أوساط المحللين السياسيين ، حيث أكدوا أنه بالرغم من هذا الإتفاق إلا أنه هناك قضايا لم تحسم بصورة نهائية مثل قضية النفط ، وبما أن مواطني دولة الجنوب قد اختاروا الإنفصال فليس لهم الحق في التمتع بالحريات الأربعة هذه ، ويبقى نجاح هذا الإتفاق مرهون بمدى إلتزام الطرفين بالبنود التي جاءت فيه مع إثبات حسن النوايا من كل

طرف تجاه الأخر .

أثر النفط على العلاقات الثنائية بين الدولتين :

بدأ الإنتاج التجاري للنفط في السودان في عام ١٩٩٩ وذلك قبل إنفصال دولة الجنوب، في حدود ١٥٠ ألف برميل في اليوم بعائدات صادرات تقدر بحوالي ٢٧٥.٩ مليون دينار ، وعمل هذا العائد على تخلص السودان من تكلفة النفط المستورد وتساوى حوالي ٤٠٠ مليون دولار سنوياً والتي كانت تساوي ٨٠% من عائدات الصادر(١) وعقب إستفتاء حق تقرير المصير وإنفصال جنوب السودان ، أصبح النفط يشكل أداة توتر وعدم إتفاق بين حكومتي السودان وجنوب السودان ، وذلك لعدم الإتفاق على تقسيم العوائد النفطية ، والإختلاف حول تبعية الحقول البترولية لأي من دولة السودان وجنوب السودان ومعظم إنتاج النفط السوداني(٧٠-٨٠%) يأتي من حقول جنوبية ، وتعتبر أبيي من أكبر الحقول لإنتاج النفط في السودان ، ويمثل النفط عصب الاقتصاد السوداني ، حيث يمثل ٩٠% من حجم الصادرات السودانية ، كما يمثل ٥٠-٦٠% من إجمالي الموارد العامة لموازنة دولة السودان ، ويمتاز السودان بامتلاكه للمصفاة الوحيدة لتكرير النفط بجانب خطوط تصدير

١ - ورقة عن النفط مقدمة لمؤتمر قضايا ما بعد الإستفتاء عادل أحمد إبراهيم ٢٠١٠ .

النفط عبر ميناء بشاير على ساحل البحر الأحمر (١)أما حكومة الجنوب تمتلك حوالي ٧٣% من إجمالي النفط السوداني ، بعوائد تقدر بنحو ٤ مليار دولار ، بمعدل ٥٠٠ ألف برميل يومياً وإستثمارات تقدر بأكثر من ٩ مليار دولار ، ولا يعرف لحكومة جنوب السودان مورد اقتصادي أخر غير النفط عدا بعض المداخل الضعيفة من الرسوم الجمركية بنسبة ٢% من إجمالي موازنة الحكومة ، بمعنى ان النفط يشكل ٩٨% من جملة صادرات دولة جنوب السودان ، ودلوة الجنوب تمتلك الحجم الأكبر من حقول النفط ولكن السودان يمتلك كافة البنى التحتية لخدمات البترول (٢) وفيما يتعلق بقسمة عائدات النفط ، فقد أوضحت إتفاقية نيفاشا التي تم التوقيع عليها في يناير ٢٠٠ إلى أن يتفق الطرفان على اسا الإطار المحكم المتفق عليه لتنمية قطاع البترول خلال الفترة الإنتقالية يتضمن إستغلالاً مستداماً للبترول كمصدر طبيعي غير متجدد متفقاً مع المصلحة القومية والصالح العام ومصلحة الولايات ومصالح السكان المحليين في المناطق المتأثرة ، كما أشارت الإتفاقية للإهتمام اللازم لتهيئة المناخ المناسب لتدفق الإستثمارات الأجنبية و تهيئة مناخ اقتصادي كلي

١– التفاهم حول تقسيم نفط السودان بين الشمال والجنوب هو الحل – همام سرحان

٢- الصراع على النفط بين الشمال والجنوب – خالد حسين محمد

مستقر يعزز على إستقرار قطاع البترول ، على أن يتفق الطرفان على تشكيل مفوضية مستقلة للنفط خلال الفترة الإنتقالية تتخذ قراراتها بتوافق الأراء، واشارت الإتفاقية لقسمة عائدان النفط مناصفة بين حكومة الشمال وجنوب السودان بعد خصم ٢% هو نصيب الولايات المنتجة مقابل (١) وبعد الإنفصال لم يتم إتفاق حول تقاسم العوائد النفطية بجانب الإختلاف على تبعية بعض حقول البترول في منطقة أبيي لأي من حكومة الشمال أو دولة الجنوب ، وقد كانت مشكلة أبيي حجر عثرة في التوصل إلى غتفاق سلام بين طرفي التفاوض في نيفاشا ، وقد قبل الطرفان إعلان المبادي المقدم من السناتور دارنفورث على أن أبيي هي جسر بين الشمال والجنوب ، ومؤخراً حسمت محكمة العدل الدولية في لأهاي في يوليو ٢٠٠٩ النزاع حول ترسيم حدود أبيي والذي قضى بتقليص حدود أبيي من ٨٥٠ كلم إلى ١٠ ألف كلم وعليه باتت الحدود الشمالية للمنطقة عند خط العرض ١٠ درجات ، وقد منح هذا الترسيم الجديد حوالي ١٢.١٠ كلم من جملة ١٦ ألف لحكومة الشمال لكن حكومة دولة جنوب السودان وقفت موقفاً رافضاً بعد الإنفصال لسداد ماعليها من متأخرات أعلنتها وزارة النفط في وقت سابق ، حيث أتهمت

١- إتفاقية السلام الشامل CPA – نيفاشا ٢٠٠٥ .

دولة الجنوب بالمماطلة والنكوص عن تسديد الرسوم التي بلغت ٧٢٧ مليون دولار ، وبدلاً من الإتفاق والإقرار بمستحقات السوادن تعمل حكومة جنوب السودان للبحث عن خيارات اخرى لتصدير النفط إلى الأسواق العالمية عبر مؤاني كينيا ، ويرى المحللون صعوبة ذلك نسبة لعدة صعوبات تتمثل في التكلفة العالية والتضاريس الوعرة حسب التكوين الجغرافي (١) ومن الواضح أن صراع النفط بين السودان وجنوب السودان هو جزء من الصراع الأميركي الصيني غير الظاهر للإستيلاء على الموارد في أفريقيا ، ولهذه القوى الغربية مصلحة في إنفاذ بعض الأجندة الخاصة بها خاصة الولايات المتحدة التي تعمل لمصلحة اليمين المسيحي المتطرف ومن خلفه شركات البترول التي تسعى لإستعادة حقها المسلوب من بترول الجنوب والتي تدعي ملكيته لأنها قامت باكتشافه ، كما أن الولايات المتحدة تعهدت بدفع كل منصرفات الفجوة المتعلقة بإيقاف النفط عبر الأراضي السودانية لمدة خمس سنوات قادمة وساهمت بنسبة ٤٠% لبناء الخط الجديد الناقل للبترول عبر ميناء لامو في كينيا ويتضح أن كل من حكومتي السودان وجنوب السودان لا تتحملان وقف البترول وان أختلفت درجات التحمل ،

---

١ - الخرطوم وجوبا، النفط صراع المصالح- هنادي النور- صحيفة الإنتباهة ، العدد ٢١١٥ يناير ٢٠١١

ومن المحتمل أن يتوصل المفاوضون في أديس ابابا في هذه الفترة إلى حلول ترضي الطرفين بعد إيقاف ضخ البترول الجنوبي عبر خط الأنابيب السوداني ووصل القضية إلى مرحلة الأزمة بين الطرفين ، وعليه هنالك سناريوهات يمكن أن يلعبهما النفط باعتباره مورد اقتصادي في التأثير على طبيعة العلاقات الثنائية بين الدولتين :

أولاً : أن يكون النفط وسيلة تعاون واتفاق وتقارب بين الدولتين لأن دولة الجنوب دولة حبيسة وكل البنى التحتية لتسويق النفط موجودة في السودان ، بجانب إحتياج السودان للعائد المادي جراء تصدير نفط الجنوب للمحافظة على الإستقرار السياسي والاقتصادي . وعليه سوف يتفق الطرفان في هذه الحالة على إجراءات قانونية على العوائد النفطية بصورة مرضية لكل من الطرفين .

ثانياً : يكون النفط وسيلة توتر وإختلاف وبالتالي يقود إلى حرب ثالثة بين الطرفين ، نسبة لعدم التوصل إلى صيغة ترضى الطرفين في المفاوضات بشأن العوائد النفطية ، وهو مسبعد لدرجة ما لأن حكومة السودان التي قبلت بنتيجة تقرير المصير وإقتطاع الجنوب كحل للمشكل لا يعقل أن تعود للحرب مرة أخرى بسبب النفط .

<u>مستقبل الديمقراطية في السودان</u>

لم يكتب للتجارب الديمقراطية السابقة التي مرت بها البلاد أن تنمو نمواً طبيعياً وأن تتطور بسبب التعقيدات السياسية المختلفة وعلى رأسها

الحرب في جنوب السودان التي بدأت شرارتها الأولى قبل الاستقلال في ١٨ أغسطس ١٩٥٥م، لذلك تعتبر الحرب الأهلية من أكبر معوقات التجربة الديمقراطية في السودان وسبب أساسي في سيطرة الجيش على السلطة في المرات الثلاثة التي استولى عليها سواء أكان ذلك في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م أو٢٥ مايو ١٩٦٩م أو٣٠ يونيو ١٩٨٩م (١) لذلك يمكن القول إنه وبإنفصال جنوب السودان في ٩ يوليو ٢٠١١م يمكن أن يُكتب للتجربة الديمقراطية فرصة جديدة للنمو والتطور وخصوصا أن الجماهير السودانية صارت أكثر تجانسا وإنسجاما مع بعضها البعض دينيا وثقافيا ، فالدين الإسلامي يشكل نسبة أكثر من٩٦% من تعداد الشعب ، كما أن نسبة المتحدثين بالعربية قريبة من هذه النسبة إن لم تكن تزيد عليها أما السبب الآخر الذي يمكن أن يزيد من نسبة نجاح الديمقراطية في المستقبل فيتمثل في اتفاق المكونات الإقليمية وأنظمة الحكم والجماهير على الاتجاه نحو الديمقراطية بعد سقوط حسني مبارك والقذافي وهما امتداد طبيعي لثورة يوليو التي ظلت تحتكر السلطة منذ عام ١٩٥٢م أي قبل أن ينال السودان استقلاله ، وكانوا يعتبرون تجربة يوليو الاشتراكية في الحكم تجربة رائدة يسعون لنشرها في

١- القرار السياسي في السودان - الخير عمر أحمد سليمان: دراسة مقارنة مابين النظم البرلمانية والرئاسية والعسكرية ، ص ١٧٠ ،

المنطقة عبر تيارات عدة وعلى وجه الخصوص في الدول المجاورة لهما وعلي رأسها السودان ، وكانت تجربة مايو ١٩٦٩م محاكاة لثورة يوليو في بدايتها الأولى(١) ، لذلك قتلت التجربة الديمقراطية السودانية بسبب العداء الإقليمي المجاور، وهذا العامل بدوره تلاشى مع ثورات الشعوب العربية .

obeikandl.com

١- تجربتي في السياسة السودانية -عزالدين السيد- ص ٩٠.